

دراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها علي حجم الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٧/٢٠١٨

د. مريم وليم برسوم *

مستخلص

تعد مشكلة الدين العام من أخطر مشاكل الاقتصاد المصري حيث يستحوذ علي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي تضطر معه الحكومة إلي الإقتراض لتغطية هذا العجز سواء من المصادر المحلية أو الخارجية، ومع تزايد تكلفة الإقتراض تزداد أعباء خدمة الدين من فوائد وأقساط من سنة لأخرى، حتي أصبحت الفوائد تمثل أكبر بند من بنود الإنفاق الجارى الامر الذي ادي بدوره الي حدوث خلل في هيكل الإنفاق العام، بالاضافة لتأثيره السلبي بشكل كبير على حجم السيولة المحلية حيث نتج عنه أثارا توسعية دون أن يقابل ذلك زيادة فى الإنتاج، وقد تسبب ذلك فى وجود ضغوط تضخمية وإرتفاع أسعار الفائدة المحلية ومن ثم إرتفاع أعباء خدمة الدين العام المحلي.

وتهدف الدراسة إلي تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها علي حجم الدين العام المحلي من خلال دراسة الاسباب التي ادت الي تفاقم الدين العام المحلي، وكذلك الأثار السلبية الناجمة عنه.

وباستخدام النماذج الاحصائية وتطبيق تحليل الانحدار المتعدد تم اثبات صحة فروض الدراسة، كما تبين ان حجم الدين العام المحلي يتأثر بشكل كبير ببعض المتغيرات الاقتصادية والتي تم استخدامها بالنموذج الاحصائي ووجود علاقة ارتباط قوية جداً بالحصيلة الضريبية حيث تمثل احد اهم مصادر الإيرادات ومدى مساهمتها في تمويل الدين العام بشقيه المحلي والخارجي الامر الذي يؤدي الي انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة.

كلمات مفتاحية: الدين المحلي - الائتمان المحلي - النفقات العامة - الحصيلة الضريبية.

* مدرس الاقتصاد بشعبة نظم المعلومات الادارية المعهد العالي للدراسات النوعية بمصر الجديدة

Abstract:

The policy of financial reform adopted by the State had a great impact on the increasing integration of the Egyptian economy with the global economy. The customs policy is one of the most important financial political tools used in running the national economy and contributes in increasing production, realizing the fair competition and supporting the local industries. Although the liberalization of trade is accompanied with an economic cost, however, according to the economic theory, the liberalization of trade works on realizing many benefits to the national economy that exceeds this cost. Of the most important benefits realized; the increase of the economic growth rate – the reallocation of the economic resources as per the comparative benefits- etc.). Although the forecasted loss in the revenue of the State due to the reduction of the tariff would positively impact the local products in particular the products that contribute in limiting dumping of the local with similar products, a matter that would lead to the increase of exports as the real success of any industry lies in its potential to dispose of its products in foreign markets more than in local markets and ensure that the merchandise reaches the consumer with high quality and proper price.

This study aims at clarifying the development of the foreign trade before and after joining World Trade Organization and the impact of customs tax on the protection of the emerging industries as well as its contribution in rationalizing the consumption of the imported goods and improving the payment balance to increase the general revenues.

Using the statistical models and the application of the declining policy, the hypotheses of this study have been proved and their impact on tax revenues. The study of the forecasting formula shows an increase in the value of goods export after joining World Trade Organization beside goods import, a matter that shows that the liberalization of trade has a positive impact on the economy in light of political stability of the State compared to the period before joining World Trade Organization.

Key Words: Domestic Debt – Domestic Credit – General Expenses – Tax Proceeds.

مقدمة:

تعد مشكلة الدين العام بصفة عامة من أهم المشاكل الاقتصادية التي لها تأثير مباشر علي اقتصاديات الدول وخاصة الدول النامية حيث تعاني من اختلالات هيكلية نتيجة لنقص الموارد المالية والاقتصادية، الامر الذي ادي الي وجود عجز مزمن في الموازنة العامة للدولة، إذ يتمثل الدين العام في شكل سندات قابلة / غير قابلة للتداول أو أدوات الخزنة بأعباءه أده من ادوات السياسة المالية، ومصدراً من مصادر الإيرادات العامة تلجأ إليه الدولة لتمويل نفقاتها العامة، ونظراً لاستمرار تزايد عجز الموازنة العامة والذي يتم الاستدانه لمواجهةته فإنه يعتبر من أخطر مشاكل الاقتصاد المصري إذا تجاوزت نسبته الحدود الآمنة طبقاً للمعايير الدولية في حدود ٦٠% حيث يستحوذ علي نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي، الأمر الذي تضطر معه الحكومة إلي الإقتراض لتغطية هذا العجز سواء من المصادر المحلية أو الخارجية، ومع تزايد تكلفة الإقتراض تزداد أعباء خدمة الدين من فوائد وأقساط من سنة لأخرى، مع الأخذ في الاعتبار تقلبات أسعار الصرف حتي أصبحت الفوائد تمثل أكبر بند من بنود الاتفاق الجارى^(١)

وطبقاً للنظريات الاقتصادية فقد نادت المدرسة الكلاسيكية بضرورة تعادل الموازنة العامة للدولة سنوياً، حيث تري أن الدين العام يؤدي إلي تحويل الأموال في المشروعات الإنتاجية بالقطاع الخاص إلي المشروعات الغير منتجة بالقطاع العام بالإضافة إلي أن الدين العام يؤدي إلي رفع أسعار الفائدة وإخفاض حجم الإستثمارات الأمر الذي بدوره يؤدي إلي سوء توزيع الموارد الاقتصادية فضلاً عن أن خدمة الدين العام تؤدي إلي زيادة العبء الضريبي والتضخم.

أما المدرسة الكينزية فقدت نادت بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وأكدت علي أهمية الدين العام بإعتباره أحد أهم الوسائل المالية فيما يتعلق بزيادة الاتفاق الحكومي علي المشروعات الرأسمالية وفي حالة الركود التضخمي سيكون له تأثيرات ايجابية علي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي مما ينعكس علي زيادة الإيرادات الضريبية ومن ثم تقليل نسبة المديونية الي الناتج المحلي الاجمالي وصولاً لتحقيق الاهداف الاقتصادية^(٢).

وأخيراً المدرسة النقدية والتي جاءت لنقد المدرسة الكينزية في تزايد حجم الدين العام ونادت بمعالجة العجز المتراكم في الموازنة العامة للدولة من خلال تخفيض النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي وبناءً عليه تم وضع رؤية تجاه القروض العامة وأهملت دور الدولة الاجتماعي في حين أن معظم الدول قد تلجأ إلي الدين العام لتغطية عجز

موازنتها العامة في الحدود الآمنة^(٣)، وبالتالي نجد أن الدولة تلجأ لسداد التزاماتها عن طريق الحصيلة الضريبية^(٤).

وبالتالي اتبعت الحكومة المصرية برامج الإصلاح الاقتصادي بدءاً من نهاية عام ٢٠١٦ (بعد قرار تعويم سعر الصرف) الي عام ٢٠١٩ والتي أدت الي تزايد اعباء القروض بشكل كبير الامر الذي جعل من الديون ازمة تهدد الاستقرار الاقتصادي. مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في تفاقم ازمة الدين العام بصفة عامة حيث يمثل الدين العام تراكم المديونية التي تتولد نتيجة لزيادة المصروفات عن الإيرادات وما له من ارتباط مباشر بقضايا التنمية حيث ان المشكلة لا تتمثل في حجم القروض فقط انما في مشكلة خدمة هذه القروض ومدى قدرة الدولة علي تحمل اعبائها، وينقسم الدين العام الي الدين العام الداخلي (المحلي) والدين العام الخارجي ومنتظر في هذه الدراسة الي تفاقم الدين العام المحلي والعمل علي تقليل نسبته والحد من نموه ووفقا لتقارير البنك المركزي نجد ان الدين العام المحلي ارتفع خلال عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بنحو ٥٤٠,٢ مليار جنيه مقارنة بعام ٢٠١٦/٢٠١٧ اي بنسبة ٢٠,٦% حيث يمثل الدين العام حوالي ٤,٩ تريليون جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٩ أي بنسبة ٩٢,٧% من الناتج المحلي مقارنة بـ ٩٧,٩% عام ٢٠١٧/٢٠١٨ كما تقدر مصروفات الفوائد علي الديون بالموازنة العامة للدولة حوالي ٥٤١,٣ مليار جنيه بنسبه ٣٨% من اجمالي المصروفات العامة ويرجع ذلك الي ارتفاع معدل النفقات العامة والإقتراض بالإضافة إلي الفوائد^(٥). أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الي التحليل الاقتصادي لحجم الدين العام المحلي ومدى تأثره ببعض المتغيرات الاقتصادية، إذ يمثل الدين العام المحلي الاموال التي تلتزم بها الوحدات العامة في الدولة للغير نتيجة اقتراضها وذلك لتمويل العجز مع تعهدا بالسداد بعد مدة معينة لأصل الدين وفائدته، ومن الامور المتعارف عليها ان الزيادة في حجم الدين العام المحلي يتبعها زيادة في اعباء خدمته من فوائد واقساط مما ينتج عنه مشكلة خطيرة تكمن في تضخم عبء الدين العام المحلي والذي ادي بدوره الي حدوث خلل في هيكل الاتفاق العام^(٦).

فروض الدراسة:

- ١- توجد علاقة بين معدل الدين العام المحلي والائتمان المحلي.
- ٢- توجد علاقة بين الدين العام المحلي وحجم النفقات العامة.
- ٣- هناك علاقة بين الدين العام المحلي والحصيلة الضريبية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدين العام المحلي، وذلك من خلال ما يلي:

١- دراسة تطور حجم الدين العام المحلي في مصر عن الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٧/٢٠١٨.

٢- دراسة الاسباب التي ادت الي تفاقم الدين العام المحلي.

٣- دراسة الاثار السلبية الناجمة عن تفاقم حجم الدين المحلي.

الاطار الزمني للدراسة:

إن الفترة الزمنية التي قامت عليها الدراسة في النموذج الاحصائي بدء من عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ومدى التغير الذي طرأ على هيكل الدين العام المحلي.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال جمع البيانات والمعلومات الخاصة بحجم الدين العام المحلي من خلال جمع البيانات لتحليل مشكلة الدراسة مع الاستعانة بالعديد من المراجع العربية والأجنبية ومواقع الإنترنت وكذا الدوريات والتقارير والنشرات الإحصائية وربط النتائج بالأسباب لتفسير الظواهر الاقتصادية، واستخدام النماذج الاقتصادية لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على حجم الدين العام المحلي باستخدام المنهج الإحصائي لتحليل الاحصاءات حيث تقوم الدراسة باستخدام نماذج الاتحدار المتعدد SPSS (V.23) ، مع الأخذ في الاعتبار حجم الدين العام المحلي كمتغير تابع، وكلاً من الائتمان المحلي والنفقات العامة والحصيلة الضريبية كمتغيرات مستقلة.

وتتناول الدراسة بعض المتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على حجم الدين العام المحلي من خلال المحاور التالية:

أولاً: دراسة تطور حجم الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة من

٢٠٠٦/٢٠٠٧ - ٢٠١٧/٢٠١٨:

١- تطور هيكل الدين العام المحلي:

ظهرت تفاقم مشكلة الديون كواحدة من ابرز المشاكل التي تواجهها الدول وبصفة خاصة الدول النامية ومنها مصر فتحوّلت من مجرد مشكلة الي ازمة مزمنة خاصة بعد

الازمات التي تعرضت لها البلاد مما نتج عنه الاتجاه الي الافراط في الاقتراض المحلي حيث يتكون هيكل الدين العام المحلي من مجموعة مصادر كالآتي^(٧):

١- الدين المحلي الحكومي المستحق علي الخزانة العامة ويتكون من سندات الخزانة الحكومية ، اذون الخزانة ، الاقتراض من بنك الاستثمار القومي ، صافي ارصدة الحكومة لدي الجهاز المصرفي.

٢- مديونية الهيئات العامة الاقتصادية وتتكون من اقتراض الهيئات من بنك الاستثمار القومي ، صافي ارصدة الهيئات لدي الجهاز المصرفي.

٣- مديونية بنك الاستثمار القومي.

جدول (١) تطور حجم ومكونات الدين العام المحلي

خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٧/٢٠١٨

القيمة بالمليار جنيه

السنوات (يونيه)	اجمالي الدين العام المحلي	صافي الدين المحلي الحكومي	مديونية الهيئات العامة الاقتصادية	مديونية بنك الاستثمار القومي	المديونية البيئية	الوزن النسبي لصافي الدين المحلي الحكومي / الدين العام المحلي %	الوزن النسبي لمديونية الهيئات الاقتصادية / الدين العام المحلي %	الوزن النسبي لمديونية بنك الاستثمار القومي / الدين العام المحلي %
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٨٧,٤	٣٨٧,٧	٤٧,٤	٣٥١,٢	١٩٨,٩	٦٦,٠	٨,١	٥٩,٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٣٠,١	٤٧٨,٢	٤٤,٦	١٦٦,٢	٥٧,٩	٧٥,٩	٧,١	٢٦,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٥٨,٣	٤٧٨,٨	٥٠,١	١٨٩,٢	٥٩,٨	٧٢,٧	٧,٦	٢٨,٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٥٥,٣	٥٦٢,٣	٥٢,٣	٢٠٠,٨	٦٠,٠	٧٤,٤	٦,٩	٢٦,٥
٢٠١١/٢٠١٠	٨٨٨,٧	٦٦٣,٨	٦٧,٨	٢٢٢,٣	٦٥,١	٧٤,٧	٧,٦	٢٥,٠
٢٠١٢/٢٠١١	١,٠٤٤,٩	٨٠٨,١	٦٦,٣	٢٣٨,٢	٦٧,٧	٧٧,٣	٦,٣	٢٢,٨
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٣٨,١	٩٩٠,٥	٦٣,١	٢٥١,٠	٦٦,٥	٨٠,٠	٥,١	٢٠,٣
٢٠١٤/٢٠١٣	١٥٢٧,٤	١٢٦١,٢	٦٣,٣	٢٦٦,٦	٦٣,٦	٨٢,٦	٤,١	١٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٤	١٨١٦,٦	١٥٣٨,٥	٥٨,٤	٢٨٠,٩	٦١,٢	٨٤,٧	٣,٢	١٥,٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٢١١٦,٣	١٨٧١,٣	١١,٣	٢٩٣,٩	٦٠,٢	٨٨,٤	٠,٥٣	١٣,٩
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٦٢٠,٧	٢٢٨٥,٦	١٠,٣٧	٣٠٩,٦	٧٨,٣	٨٧,٢	٣,٩	١١,٨
٢٠١٨/٢٠١٧	٣١٦٠,٩	٢٦٨٥,٩	٢٢٢,٣	٣٣٦,٩	٨٤,٣	٨٤,٩	٧,٠	١٠,٣

تم احتساب اجمالي الدين العام المحلي = صافي الدين المحلي الحكومي + صافي مديونية الهيئات العامة الاقتصادية + صافي مديونية بنك الاستثمار القومي - المديونية البيئية.

المصدر - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي من ٢٠١٥ - ٢٠١٨.

- تقارير البنك المركزي المصري - اعداد مختلفة من ٢٠٠٦ - ٢٠١٨

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي :

- حجم الدين العام المحلي في تزايد مستمر حيث وصل عام ٢٠١٧/٢٠١٨ الي ٣١٦٠,٩ مليار جنيه مقارنة بعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حيث إذ بلغ ٥٨٧,٤ مليار جنيه، وترجع الزيادة المحققة في رصيد اجمالي الدين العام المحلي الي ارتفاع الدين المجمع

للحكومة العامة وذلك لاعتماد الحكومة علي اذون الخزانة حيث تمثل مصدراً هاماً من مصادر التمويل الحقيقية لتمويل عجز الموازنة العامة.

- نجد ان صافي الدين الحكومي استحوذ علي النصيب الاكبر من اجمالي الديون بنسبة من ٦٦% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الي ٨٤,٩% عام ٢٠١٧/٢٠١٨ بالمقارنة بالاوزان النسبية الخاصة بالهيئات العامة الاقتصادية من ٨,١% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الي ٧% عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وبالمقارنة بالوزن النسبي لمديونية بنك الاستثمار القومي من ٥٩,٨% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الي ١٠,٣% عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وظلت الاهمية النسبية لصافي الدين الحكومي من اجمالي الدين العام المحلي اكبر بالمقارنة بالمكونات الاخرى للدين ويليه مديونية بنك الاستثمار القومي.

- مديونية الهيئات الاقتصادية شهدت تذبذب ارتفاعاً وهبوطاً حيث بلغ ٤٧,٤ مليار جنيه من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الي ٢٢٢,٣ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وهو ما يمثل نسبه ٧% من اجمالي حجم الدين العام المحلي وهي تمثل نسب اكبر من متوسط ما تم تخصيصه من اجمالي الدين العام المحلي خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حتي ٢٠١٨/٢٠١٧ وهي ٥,٦%.

- مديونية بنك الاستثمار القومي شهدت انخفاضاً خلال عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧ و ٢٠٠٧/٢٠٠٨ حيث بلغ علي التوالي ٣٥١,٢ مليار جنيه، ١٦٦,٢ مليار جنيه ثم اخذ في الارتفاع من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ حيث بلغ ١٨٩,٢ مليار جنيه الي ان وصل الي ٣٣٦,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وهو ما يمثل نسبه ١٠,٣% من اجمالي حجم الدين العام المحلي وهي تمثل نسب اقل من متوسط ما تم تخصيصه من اجمالي الدين العام المحلي خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حتي ٢٠١٧/٢٠١٨ وهي ٢٣,٢%.

٢- مؤشرات حجم الدين العام المحلي:

شهد الاقتصاد المصري مجموعة من التغيرات التي طرأت علي حجم الدين العام المحلي حيث بلغت نسبة الدين الحكومي ٧١,٢% من اجمالي الناتج المحلي في نهاية يونيو ٢٠١٧ ونجد أن زيادة الدين الحكومي بنسبة ١٠% تقلل من نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة ٠,١٧% سنوياً وأن الدين العام بصفة عامة (الداخلي والخارجي) يصبح عبئاً علي النمو اذا تجاوز ٩٦% من الناتج المحلي الإجمالي^(٨)، ويرجع ذلك لوجود اختلالات مالية قائمة منذ سنوات سابقة مما أدي بدوره الي ارتفاع اسعار الصرف وانخفاض القدرة التنافسية بالاضافة الي تدهور صافي الصادرات وبالتالي فإن انخفاض سعر الصرف ينطوي علي ارتفاع مدفوعات الفائدة بالعملة الاجنبية وارتفاع نسبة الدين الحكومي^(٩).

أ-مدي تأثر حجم الدين العام المحلي بالائتمان المحلي:
يعد الائتمان المحلي نشاطاً هاماً لما له من دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية كما يعتبر من اهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية للقطاعات الاقتصادية المختلفة لمساهمته الفعالة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية^(١٠)، فقد تلجأ الدولة للائتمان المحلي للاتفاق علي المشاريع الاستثمارية وتطوير البنية الاساسية المطلوبة والخدمات الصحية والتعليمية الامر الذي يترتب عليه عوائد تدر دخلاً سريعاً تساهم في سداد الدين العام^(١١).

جدول (٢) تطور مؤشرات حجم الائتمان المحلي الي الدين العام المحلي والنتائج المحلي الاجمالي خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٧/٢٠١٨

السنوات	الدين العام المحلي (مليار جنيه)	معدل نمو الدين العام المحلي %	الائتمان المحلي (مليار جنيه)	معدل نمو الائتمان المحلي %	النتائج المحلي الاجمالي (مليار جنيه)	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الدين العام المحلي الي الناتج المحلي الاجمالي (%)	نسبة الائتمان المحلي الي الناتج المحلي الاجمالي %	نسبة الائتمان المحلي الي الدين العام المحلي (%)
٢٠٠٦/٢٠٠٧	٥٨٧,٤	١٦,٤	٥٠٩,٥	٩,١	٧٤٤,٨	٦,٨٤	٧٨,٨	٦٤,٤	٨٦,٧
٢٠٠٧/٢٠٠٨	٦٣٠,١	٧,٢	٥٣١,٣	٤,٣	٨٩٥,٥	٧,٠٩	٧٠,٣	٥٩,٣	٨٤,٣
٢٠٠٨/٢٠٠٩	٦٥٨,٣	٤,٤	٥٧٠,٩	٧,٥	١٠٤٢,٢	٧,١٦	٦٣,١	٥٤,٨	٨٦,٧
٢٠٠٩/٢٠١٠	٧٥٥,٣	١٤,٧	٦٩٥,٣	٢١,٨	١٢٠٦,٦	٤,٦٧	٦٢,٥	٥٧,٦	٩٢,١
٢٠١٠/٢٠١١	٨٨٨,٧	١٧,٦	٧٧٥,٣	١١,٥	١٣٧١,١	٥,١٥	٦٤,٨	٥٦,٥	٨٧,٢
٢٠١١/٢٠١٢	١٠٤٤,٩	١٧,٥	٨٩٢,٨	١٥,٢	١٦٤٧,٧	١,٧٦	٦٣,٤	٥٤,٢	٨٥,٤
٢٠١٢/٢٠١٣	١٢٣٨,١	٨,١	١٠٧٢,٦	٢٠,١	١٨٦٠,٤	٢,٢٣	٦٦,٥	٥٧,٧	٨٦,٦
٢٠١٣/٢٠١٤	١٥٢٧,٤	٢٣,٣	١٣٤٣,١	٢٥,٢	٢١٣٠,٠	٢,١٩	٧١,٧	٦٣,١	٨٧,٩
٢٠١٤/٢٠١٥	١٨١٦,٦	١٧,٩	١٦٢٥,١	٢٠,٩	٢٤٤٣,٩	٢,٩٢	٧٤,٣	٦٦,٥	٨٩,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٢١١٦,٣	١٦,٤	١٩٧٨,٢	٢١,٧	٢٧٠٩,٤	٤,٣٧	٧٨,١	٧٣	٩٣,٥
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٦٢٠,٧	٢٣,٨	٢٤٦٠,١	٢٤,٤	٣٤٧٠,٠	٤,٣٥	٧٥,٥	٧٠,٩	٩٣,٩
٢٠١٧/٢٠١٨	٣١٦٠,٩	٢٠,٦	٣١١١,٣	٢٦,٥	٤٤٣٧,٤	٤,١٨	٧١,٢	٧٠,١	٩٨,٤

المصدر - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الاحصائي السنوي من ٢٠١٨.

- تقارير البنك المركزي المصري - النشرة الاحصائية السنوية - اعداد مختلفة من ٢٠٠٨-٢٠١٨

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي :

- ارتفاع حجم الائتمان المحلي وكذا الدين العام المحلي حيث بلغ حجم الائتمان المحلي نحو ٥٠٩,٥ مليار جنية في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ بما نسبته ٨٦,٧% من اجمالي الدين العام المحلي مقابل نحو ٣١١١,٣ في عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وهو ما يمثل نسبة ٩٨,٤% ، وهي تمثل نسبة اكبر من المتوسط خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حتي

٢٠١٧/٢٠١٨ وهي ٨٩,٤% ويرجع ذلك لاعتماد الحكومة علي اذون الخزانة والسندات الحكومية باعتبارهما اهم مصادر التمويل الحقيقية.

- نجد ان نسب حجم الائتمان المحلي الي الناتج المحلي الاجمالي متذبذبة ارتفاعاً وهبوطاً حيث بلغ ٦٤,٤% من عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الي ٧٠,١% عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وهو ما يمثل نسب اكبر من متوسط ما تم تخصيصه من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧ حتي ٢٠١٧/٢٠١٨ وهي ٦٢,٣%.

- استمر الدين العام المحلي ارتفاعه كرقم مطلق وكنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ليسجل نحو ٣١٦٠,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٧/٢٠١٨ وبنسبة ٧١,٢% مقابل نحو ٥٨٧,٤ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ وبنسبة ٧٨,٨% وهذه النسبة تتجاوز الحدود الآمنة لنسبة الدين العام المحلي للناتج المحلي الاجمالي وهي ٦٠% طبقاً للمعايير الدولية العالمية.

ب- مدي تأثير حجم الدين العام المحلي بالنفقات العامة:

لقد مر الاقتصاد المصري بعدة أزمات خلال السنوات السابقة مما نتج عنه تراكم حجم الدين العام، الامر الذي ادي الي الاتجاه نحو الاصلاحات الهيكلية وتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي وذلك من خلال الاقتراض سواء داخلياً أو خارجياً، إذ يمثل الاقتراض أحد العناصر الضرورية لتمويل العجز من خلال السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة (سياسة مالية - سياسة نقدية) ^(١٢) ، وتسعي السياسة المالية الي تخفيض معدل الدين العام المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، حيث ازاد حجم الدين العام المحلي في الفترات الاخيرة كنتيجة للتزايد المستمر في الانفاق العام ^(١٣) الامر الذي اضطرت معه الحكومة الي الاقتراض لتغطية هذا العجز شاملة الفوائد، ومع تزايد تكلفة مصادر الاقتراض تزداد اعباء خدمة الدين العام المحلي من فوائد واقساط حتي اصبحت فوائد الدين العام تمثل اكبر بند من بنود الانفاق العام مما يؤدي الي ضعف الأداء الاقتصادي بسبب المزاحمة، والقيود على الخدمات الحكومية، وانخفاض الاستثمار والتوظيف مما ادي الي ارتفاع مستويات الديون، وبالتالي لا بد من الاخذ في الاعتبار القياس الحقيقي لحجم الدين العام منسوباً لحجم النشاط الاقتصادي لضمان الاستدامة المالية وليس فقط الزيادة الرقمية المطلقة ^(١٤).

جدول (٣) تطور مؤشرات حجم النفقات العامة الي الدين العام المحلي
خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٨/٢٠١٧

السنوات	الدين العام المحلي (مليار جنيه)	اسعار الفائدة علي اذون الخزانة	النفقات العامة (مليار جنيه)	معدل نمو النفقات العامة %	نسبة النفقات العامة الي الدين العام المحلي (%)	نسبة النفقات العامة الي الناتج المحلي الاجمالي (%)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٨٧,٤	٨,٨	٢٢٢	٦,٨	٣٧,٨	٢٩,٥
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٣٠,١	٦,٨	٢٨٢,٣	٢٧,٢	٤٤,٨	٣١,٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٥٨,٣	٩,٧	٣٥١,٥	٢٤,٥	٥٣,٤	٣٣,٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٥٥,٣	١٠,١	٣٦٥,٩	٤,٩	٤٨,٤	٣٠,٣
٢٠١١/٢٠١٠	٨٨٨,٧	١٠,٢	٤٠١,٩	٩,٨	٤٥,٢	٢٩,٣
٢٠١٢/٢٠١١	١٠٤٤,٩	١١,٨	٤٧٠,٩	١٧,٢	٤٥,١	٢٨,٦
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٣٨,١	١٤,٨	٥٨٨,٢	٢٤,٩	٤٧,٥	٣١,٦
٢٠١٤/٢٠١٣	١٥٢٧,٤	١٠,٩	٧٠١,٥	١٩,٣	٤٥,٩	٣٢,٩
٢٠١٥/٢٠١٤	١٨١٦,٦	١١,٤	٧٣٣,٤	٤,٥	٤٠,٤	٣٠
٢٠١٦/٢٠١٥	٢١١٦,٣	١١,٨	٨١٧,٨	١١,٥	٣٨,٦	٣٠,٢
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٦٢٠,٧	١٧,٥	١٠٣١,٩	٢٦,٢	٣٩,٤	٢٩,٧
٢٠١٨/٢٠١٧	٣١٦٠,٩	١٨,٩	١٢٠٧	١٦,٩	٣٨,٢	٢٧,٢

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي ٢٠١٧ ، ٢٠١٨

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي :

- حجم النفقات العامة شهدت ارتفاعاً مستمراً حيث بلغت نحو ٢٢٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ وهو ما يمثل نسبة ٣٧,٨% مقابل نحو ١٢٠,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بما نسبته ٣٨,٢% من اجمالي الدين العام المحلي، وهي تمثل نسبة أقل من المتوسط حيث بلغت بنحو ٤٣,٧% خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حتي ٢٠١٨/٢٠١٧، كما شهدت الفائدة علي اذون الخزانة ارتفاعاً خلال الفترة من (٢٠٠٦-٢١٠٢) حيث بلغت حوالي ١٤,٨% عام ٢٠١٣/٢٠١٢ مقابل ٨,٨% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ثم انخفض عام ٢٠١٣/٢٠١٤ ليصل الي ١٠,٩% نتيجة المساعدات الخليجية المقدمة لمصر، ثم عاود الارتفاع مرة اخري ليصل الي ١٨,٩% عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وهي تمثل اعلي نسبة مما يعكس تصورات عالية المخاطر المرتبطة بالديون الحكومية ويرجع ذلك لحاجة الدولة الي الديون وانخفاض قيمة الجنيه المصري حيث بلغ متوسط العائد علي اذون الخزانة بنحو ١٨,٩% عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حيث سجل ٨,٨% مما ادي الي زيادة مستوي الاتفاق العام وزيادة العجز المالي بشكل اكبر.

ج-مدي تأثر حجم الدين العام المحلي بالحصيلة الضريبية:
تعد الإيرادات الضريبية احد اهم مصادر الإيرادات العامة حيث تستحوذ علي النصيب الاكبر من حجم الإيرادات العامة، كما تمثل احد اهم ادوات السياسة الاقتصادية المستخدمة في توجيه النشاط الاقتصادي^(١٥)، حيث تمثل اقتطاع نقدي جبري تفرضه الدولة علي المكلفين وفقاً لقدراتهم بطريقة نهائية وبدون مقابل وذلك لتغطية الاعباء العامة^(١٦) بالاضافة الي الاتجاه نحو توسيع قاعدة المجتمع الضريبي مما يؤدي الي زيادة الإيرادات والذي بدوره يؤدي الي المساهمة في سداد الدين العام واعباء خدمته.

جدول (٤) تطور مؤشرات الحصيلة الضريبية الي الدين العام المحلي

خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٧/٢٠١٨

السنوات	الدين العام المحلي (مليار جنيهه)	الحصيلة الضريبية (مليار جنيهه)	معدل نمو الحصيلة الضريبية %	نسبة الحصيلة الضريبية الي الدين العام المحلي %	الإيرادات العامة (مليار جنيهه)
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٨٧,٤	١١٤,٣	١٦,٩	١٩,٤	١٨٠,٢
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٣٠,١	١٣٧,٢	٢٠	٢١,٨	٢٢١,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٥٨,٣	١٦٣,٢	١٨,٩	٢٤,٨	٢٨٢,٥
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٥٥,٣	١٧٠,٥	٤,٥	٢٢,٦	٢٦٨,١
٢٠١١/٢٠١٠	٨٨٨,٧	١٩٢,١	١٢,٧	٢١,٦	٢٦٥,٣
٢٠١٢/٢٠١١	١٠٤٤,٩	٢٠٧,٤	٧,٩	١٩,٨	٣٠٣,٦
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٣٨,١	٢٥١,١	٢١,١	٢٠,٣	٣٥٠,٣
٢٠١٤/٢٠١٣	١٥٢٧,٤	٢٦٠,٣	٣,٧	١٧	٤٥٦,٨
٢٠١٥/٢٠١٤	١٨١٦,٦	٣٠٥,٩	١٧,٥	١٦,٨	٤٦٥,٢
٢٠١٦/٢٠١٥	٢١١٦,٣	٣٥٢,٣	١٥,٢	١٦,٦	٤٩١,٥
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٦٢٠,٧	٤٦٢	٣١,١	١٧,٦	٦٥٩,٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٣١٦٠,٩	٦٠٣,٩	٣٠,٧	١٩,١	٨٢١,١

المصدر: وزارة المالية - البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنوات من ٢٠٠٤ - ٢٠١٨

وبتحليل بيانات الجدول السابق يتضح ما يلي :

- نجد ان الحصيلة الضريبية شهدت ارتفاعاً مستمراً حيث بلغت نحو ١١٤,٣ مليار جنيه عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ بما نسبته ١٩,٤% مقابل نحو ٦٠٣,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٨/٢٠١٧ بما نسبته ١٩,١% من اجمالي الدين العام المحلي وهو ما يمثل نسبة اقل من المتوسط حيث بلغت بنحو ١٩,٨% خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حتي ٢٠١٨/٢٠١٧، كما شهدت معدل نمو الحصيلة الضريبية تذبذب ارتفاعاً وهبوطاً خلال نفس الفترة كما نجد حدوث ارتفاعاً من عام ٢٠٠٦-٢٠٠٨ بفارق حوالي ٢,٤% ثم اخذ في الانخفاض حتي عام ٢٠١١ بنحو ١٩,٨% ونلاحظ من ذلك تساوي النسبة مع المتوسط، ثم زاد بنسبة ضئيلة عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ليصل الي ٢٠,٣% ثم عاود

الارتفاع مرة أخرى ولكن بنسب أكبر ليصل الي ١٩,١% حتي عام ٢٠١٧/٢٠١٨ ويرجع ذلك لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي للنظام الضريبي وتطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة علي الاستهلاك محل ضريبة المبيعات الامر بالاضافة الي تحسين انظمة تحصيل الضرائب الذي ادي الي زيادة حصيلة الإيرادات لتصل الي ٨٢١,١ عام ٢٠١٧/٢٠١٨ مقابل ٦٥٩,٢ عام ٢٠١٦/٢٠١٧ بالاضافة الي انه يعد حافز علي النمو الاقتصادي نظراً لأنه يفرض الضريبة علي عمليات الاستهلاك القومي الاقتصادي^(١٧).

ويتضح مما سبق ان الحصيلة الضريبية تمثل احد اهم مصادر الإيرادات ومدي مساهمتها في تمويل الدين العام بشقيه المحلي والخارجي الامر الذي يؤدي الي انخفاض العجز في الموازنة العامة للدولة.

٣- تطور اعباء خدمة الدين العام المحلي:

تمثل خدمة الدين العام المحلي عبئاً اضافياً علي الموازنة العامة للدولة حيث تزداد فوائد الدين المحلي نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة خاصة علي اذون الخزانة عندما تقوم الحكومة بايداعها في البنك المركزي بسعر فائدة يقل عن السعر الذي تقترض به مما يمثل عبئاً خاصة انها لا تستثمر كل حصيلة هذه الاذون في استثمارات منتجة تدر عائداً، بالاضافة الي ان تزايد الاعباء يؤدي الي سوء توزيع الدخل القومي^(١٨).

جدول (٥) نسبة خدمة الدين المحلي الي الناتج المحلي الاجمالي

خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٧/٢٠١٨

السنوات	الدين العام المحلي (مليار جنيه)	ايعاء خدمة الدين العام (مليار جنيه)	ايعاء خدمة الدين المحلي (مليار جنيه)	الناتج المحلي الاجمالي (مليار جنيه)	نسبة ايعاء خدمة الدين المحلي الي الدين العام %	نسبة ايعاء خدمة الدين المحلي الي الناتج المحلي الاجمالي %
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٨٧,٤	٥٤٧	٤٧,٦	٧٤٤,٨	٨٧,٠	٦,٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٣٠,١	٦٠٠	٥٢,٤	٨٩٥,٥	٨٧,٣	٥,٩
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٥٨,٣	٧١,١	٥٩,٦	١٠٤٢,٢	٨٣,٨	٥,٧
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٥٥,٣	٩٨,٩	٨٧,٦	١٢٠٦,٦	٨٨,٦	٧,٣
٢٠١١/٢٠١٠	٨٨٨,٧	١١٧,٣	١٠٤,٦	١٣٧١,١	٨٩,٢	٧,٦
٢٠١٢/٢٠١١	١٠٤٤,٩	١٤٠,٩	١٢٢,٣	١٦٤٧,٧	٨٦,٨	٧,٤
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٣٨,١	٢١٨,٣	٢٠٣,٢	١٨٦٠,٤	٩٣,١	١٠,٩
٢٠١٤/٢٠١٣	١٥٢٧,٤	٢٨٠,٧	٢٦٢,١	٢١٣٠,٠	٩٣,٣	١٢,٣
٢٠١٥/٢٠١٤	١٨١٦,٦	٤٢٩,٥	٣٩٢,١	٢٤٤٣,٩	٩١,٣	١٦,٠
٢٠١٦/٢٠١٥	٢١١٦,٣	٤٩٣,٨	٤٥٠,٦	٢٧٠٩,٤	٩١,٣	١٦,٦
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٦٢٠,٧	٥٩٠,٤	٥٣٦,٥	٣٤٧٠,٠	٨٩,٢	١٥,٢
٢٠١٨/٢٠١٧	٣١٦٠,٩	٤٣٧,٤	٤١٥,٢	٤٤٣٧,٤	٩٤,٩	٩,٤

المصدر: وزارة المالية - البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنوات من ٢٠٠٤ - ٢٠١٨

جدول (٦) نسبة خدمة الدين المحلي الي عجز الموازنة العامة

خلال الفترة من ٢٠٠٦/٢٠٠٧-٢٠١٧/٢٠١٨

السنوات	الدين العام المحلي (مليار جنيه)	اِعباء خدمة الدين العام (مليار جنيه)	اِعباء خدمة الدين المحلي (مليار جنيه)	عجز الموازنة العامة (مليار جنيه)	نسبة اِعباء خدمة الدين المحلي الي عجز الموازنة العامة %	نسبة اِعباء خدمة الدين المحلي الي الاتفاق العام %
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٨٧,٤	٥٤,٧	٤٧,٦	٥٤,٧	٨٧,٠	٣١,٤
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٣٠,١	٦٠,٠	٥٣,٤	٦١,١	٨٥,٨	١٨,٦
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٥٨,٣	٧١,١	٥٩,٦	٧١,٨	٨٣,٠	١٦,٩
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٥٥,٣	٩٨,٩	٨٧,٦	٩٨,٠	٨٩,٤	٢٣,٩
٢٠١١/٢٠١٠	٨٨٨,٧	١١٧,٣	١٠٤,٦	١٣٤,٤	٧٧,٨	٢٦,٠
٢٠١٢/٢٠١١	١٠٤٤,٩	١٤٠,٩	١٢٢,٣	١٦٦,٧	٧٣,٤	٢٥,٩
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٣٨,١	٢١٨,٣	٢٠٣,٢	٢٣٩,٧	٨٤,٨	٣٤,٥
٢٠١٤/٢٠١٣	١٥٢٧,٤	٢٨٠,٧	٢٦٢,١	٢٥٥,٤	١٠٢,٦	٣٧,٤
٢٠١٥/٢٠١٤	١٨١٦,٦	٤٢٩,٥	٣٩٢,١	٢٧٩,٤	١٤٠,٣	٥٣,٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٢١١٦,٣	٤٩٣,٨	٤٥٠,٦	٣٣٩,٥	١٣٢,٧	٥٥,١
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٦٢٠,٧	٥٩٠,٤	٥٣٦,٥	٣٧٩,٦	١٣٨,٧	٥١,٠
٢٠١٨/٢٠١٧	٣١٦٠,٩	٤٣٧,٤	٤١٥,٢	٤٣٢,٦	٩٥,٩	٣٤,٤

وبتحليل بيانات الجدولين رقم (٥، ٦) يتضح ما يلي :

-انخفضت نسبة اِعباء خدمة الدين العام المحلي الي اِجمالي الناتج المحلي الاجمالي من ٦,٤% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الي ٥,٩% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ والي ٥,٧% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ثم ارتفعت من ٧,٣% عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ الي ١٦,٦% عام ٢٠١٦/٢٠١٥ ويرجع ذلك الي ارتفاع اِعباء الدين المحلي نتيجة ارتفاع حجم النفقات العامة وما يترتب عليه من اللجوء الي الاقتراض، ثم انخفضت تلك النسبة الي ١٥,٢% عام ٢٠١٦/٢٠١٧ والي ٩,٤% عام ٢٠١٨/٢٠١٧ ويرجع ذلك لبدء الدولة بتطبيق نظام الاصلاح الضريبي عام ٢٠١٦ الامر الذي بدوره ادي الي مساهمة القطاع الضريبي بنسبة كبيرة في سداد جزء من اِعباء خدمة الدين العام المحلي.

-انخفضت نسبة اِعباء خدمة الدين العام المحلي الي عجز الموازنة العامة من ٨٧,٣% عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ الي ٨٥,٨% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ والي ٨٣% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ثم ارتفعت تلك النسبة الي ٨٩,٤% عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ثم انخفضت مرة اخري خلال عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ لتصل الي ٧٣,٤% عام ٢٠١٢/٢٠١١ ويرجع ذلك الي الازمات التي مر بها الاقتصاد المصري إلا انه سرعان ما عاود للارتفاع من ٨٤,٤% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ الي ١٣٨,٧% عام ٢٠١٦/٢٠١٧ ثم انخفض الي ٩٥,٥% عام ٢٠١٨/٢٠١٧ وهو ما يمثل نسبة اقل من المتوسط حيث

بلغت ٩٩,٣% خلال الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حتى ٢٠١٧/٢٠١٨ وتمثل تلك النسبة الاعباء (فوائد ومصروفات الدين).

زادت اعباء خدمة الدين العام المحلي نتيجة زيادة حجم هذا الدين خلال الفترة (٢٠٠٧/٢٠٠٦ - ٢٠١٧/٢٠١٨) كما شهدت نسبة اعباء خدمة الدين العام المحلي الي حجم الاتفاق العام تذبذب ارتفاعاً وهبوطاً حتي وصلت الي ٣٤,٤% اي يوجه حوالي ثلث الاتفاق العام لسداد اعباء خدمة الدين المحلي، ذلك مع وجود مشكلة قصور الايرادات العامة عن تغطية الاتفاق العام مما ينتج عنه عجز في الموازنة العامة للدولة وانخفاض في الاتفاق العام علي المجالات الاساسية كالخدمات الاجتماعية وتعليم وصحة ... وخلافه.

ثانياً: اسباب تزايد حجم الدين العام المحلي:

- هناك العديد من الاسباب التي تؤدي الي تزايد حجم الدين العام وتراكمه والتي ترجع الي سياسة الحكومة التي تتبعها في الاتفاق المتزايد في الوقت الذي يقل فيه العائد وذلك بخلاف عدم قدرة الدولة علي توفير احتياجاتها المالية ومن ضمن هذه الاسباب^(١٩):
- ١- زيادة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة الناتج عن الاختلال بين النفقات العامة والاييرادات العامة مما يدفع الدولة للاتجاه نحو الاقتراض سواء داخلياً أو خارجياً
 - ٢- ان استخدام جزء من الدين العام المحلي في تغطية انفاقاً جارياً وليس انفاقاً استثمارياً يحرم الدولة من عائد يساهم في سداد جزء من تراكم الديون وفوائدها^(٢٠).
 - ٣- ارتفاع مدفوعات الفوائد علي الدين العام المحلي والتي تمثل بنداً رئيسياً من بنود النفقات الجارية في الموازنة العامة الامر الذي يؤدي بدوره الي رفع سعر الفائدة علي اذون الخزنة مما يؤدي الي ارتفاع حجم خدمة الدين العام.
 - ٤- تزايد العجز بالهيئات الاقتصادية مما تضطر معه الدولة الي الاقتراض من بنك الاستثمار القومي لتمويل هذا العجز وتدخل هذه القروض وابعائها ضمن الدين العام المحلي.
 - ٥- زيادة عدد السكان الامر الذي ادي الي تزايد الاتفاق الحكومي علي الخدمات الاساسية من تعليم وصحة واسكان وخلافه الامر الذي ادي بدوره الي زيادة الدين العام المحلي.

ثالثاً: الآثار السلبية الناجمة عن تفاقم حجم الدين العام المحلي:

أدى ارتفاع حجم الدين العام المحلي إلى التأثير سلبياً وبشكل كبير على حجم السيولة المحلية حيث نتج عنه آثاراً توسعية على حجم السيولة المحلية دون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج، وقد تسبب ذلك في وجود ضغوط تضخمية وارتفاع أسعار الفائدة المحلية ومن ثم ارتفاع أعباء خدمة الدين العام المحلي، بالإضافة لآثاره السلبية على حجم الإستثمار المحلي والنتائج المحلي الإجمالي، ونتيجة لذلك لجأت الدولة إلى الإعتماد على التمويل المحلي كوسيلة لسد العجز في الموازنة العامة وعلاج مشاكل السيولة المحلية مما أدى إلى ارتفاع حجم الدين العام المحلي^(٢١)

ويمكن تلخيص اهم الآثار السلبية الناجمة عن تفاقم حجم الدين العام المحلي فيما يلي:

١. استمرار الاقتراض لمدة طويلة يمكن ان يؤدي الي تدهور قيمة العملة المحلية خاصة اذا طالب المستثمرون في الاوراق المالية زيادة في علاوة المخاطر لشراء مزيد من سندات الدين الحكومي^(٢٢).

٢. زيادة مدفوعات خدمة الدين العام عن طريق مزاحمة الموارد المتاحة للاستثمارات في مشاريع البنية التحتية.

٣. اعتماد الحكومة بشكل كبير علي اصدار اذون الخزانة مما دفعت بالدين المحلي نحو التضاعف.

٤. اثرت القروض علي المدخرات الحكومية بالانخفاض نتيجة تزايد الاتفاق العام.

٥. سوء ادارة الدين العام والمتمثلة في تزايد الدين العام واعباء خدمته من سنة لآخري والاقتراض بسعر فائدة مرتفع^(٢٣).

رابعاً: النموذج الإحصائي

تقوم الدراسة علي صياغة نموذج قياسي لاختبار الفرض العدمي القائل بأنه لاتوجد علاقة معنوية بين حجم الدين العام المحلي وكلاً من الائتمان المحلي والنفقات العامة والحصيلة الضريبية وذلك من خلال استخدام برنامج SPSS v.23 لأجراء التحليل الأحصائي للبيانات وتعتمد الدراسة علي تحليل الحقائق والبيانات المشاهدة المتوافرة عن الفترة من (٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠١٧/٢٠١٨) للنموذج لكل من المتغير التابع (Y) المتمثل في (حجم الدين العام المحلي) والمتغيرات المستقلة (X) المتمثلة في قيمة كلاً من (الائتمان المحلي والنفقات العامة والحصيلة الضريبية) وقد تبين ان النموذج ككل معنوي.

وبتحليل بيانات النموذج الاحصائي يتضح ما يلي:

- باجراء تحليل معامل الارتباط (بيرسون) بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع أضح أن العلاقة بين حجم الدين العام المحلي وقيمة كلاً من (الائتمان المحلي

والنفقات العامة والحصيلة الضريبية) علاقة ايجابية قوية جداً نظراً لأن الإشارة موجبة ومقدارها ١٠٠% بالإضافة إلى أنها ذات دلالة أحصائية عند مستوى معنوية ٥%.

- بإجراء تحليل قياس درجة الارتباط الذاتي Durbin-Watson كانت نتيجة التحليل الأحصائي للنموذج ٢,١٠٣ وهي معنوية.

بإجراء تحليل التباين ANOVA للنموذج يتضح لنا أن قيمة (sig) تساوى ٠,٠٠٠ أقل من مستوى ٠,٠٥ وهو ما يدعونا إلى رفض الفرض الأصلي القائل بأن نموذج الإندار معنوي وقبول الفرض البديل وهو وجود علاقة معنوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بتباين مقداره ٤٧١٨,٧٤٤ لقيمة اختبار F وذلك عند درجات حرية لقيمة الاختبار (٣ ، ١١) وعند مستوى معنوية ٥%.

- بإجراء اختبار T للمتغير المستقل نجد أن معنوية الاختبار x_1 تساوى ٠,٠٠٠ ، x_2 تساوى ٠,٠٠٠ ، x_3 تساوى ٠,٠١٩ وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% وبالتالي نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل القائل بأن معاملات الإندار في النموذج معنوي.

- نجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) للنموذج ٩٩,٩% مما يدل على أن الائتمان المحلي ، والنفقات العامة ، والحصيلة الضريبية لهما تأثير قوي جداً بنسبة ٩٩,٩% على الدين العام المحلي.

- معادلة النموذج : $Y = 33.0539 + 0.856 x_1 + 0.976 x_2 - 1.158 x_3$

- معادلة التنبوء :

حجم الدين العام المحلي: $Y = 33.0539 + 0.856 X_1 + 0.976 X_2 - 1.158 X_3$

الائتمان المحلي $Y = -51.01 + 167.648 x$ ، الحصيلة الضريبية $Y = 27.012 +$

$29.664 x$

النفقات العامة $Y = 23.112 + 69.933 x$

الدين العام المحلي Y	النفقات العامة X3	الحصيلة الضريبية X2	الائتمان المحلي X1	السنوات
٤٠٤٢,٨	١٠٧٢,١	٤٧١,٩	٢٤٦٤,٣	٢٠١٩/٢٠١٨
٤٣٠٩,٠	١١٤٢,٠	٥٠١,٦	٢٦٣١,٩	٢٠٢٠/٢٠١٩
٤٥٧٦,٣	١٢١١,٩	٥٣١,٣	٢٧٩٩,٦	٢٠٢١/٢٠٢٠
٤٨٤٣,٦	١٢٨١,٩	٥٦٠,٩	٢٩٦٧,٣	٢٠٢٢/٢٠٢١
٥١١١,٩	١٣٥٢,٩	٥٩٠,٦	٣١٣٤,٩	٢٠٢٣/٢٠٢٢
٥٣٧٨,٢	١٤٢١,٨	٦٢٠,٣	٣٣٠٢,٦	٢٠٢٤/٢٠٢٣
٥٦٤٥,٤	١٤٩١,٧	٦٤٩,٩	٣٤٧٠,٣	٢٠٢٥/٢٠٢٤

النتائج والتوصيات :

أولاً: النتائج :

١. زيادة حجم الاقتراض المحلي الحكومي يقلل من حجم المدخرات العامة والتي ستؤدي بدورها الي رفع معدلات الفائدة.
٢. زيادة مدفوعات خدمة الدين العام ستكون له اثار سلبية علي هيكل الاتفاق العام عن طريق مزاحمة الموارد المتاحة للاستثمارات في مشاريع البنية التحتية.
٣. أدي تزايد حجم الدين العام المحلي الي تزايد عجز الموازنة العامة للدولة نتيجة تزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة.
٤. يرجع ارتفاع الدين العام المحلي الي اعتماد الحكومة بشكل كبير علي اذون الخزانة باعتباره من اهم مصادر التمويل الحقيقية.
٥. تم استخدام نموذج احصائي لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية علي حجم الدين العام المحلي حيث وجد أن قيمة معامل التحديد (R^2) ٩٩,٩% مما يدل علي أن المتغيرات الاقتصادية (الائتمان المحلي ، النفقات العامة ، الحصيلة الضريبية) لهما تأثير بنسبة ٩٩,٩% علي الدين العام المحلي وهذه النسبة تأثيرها كبير علي الدين العام المحلي.
٦. اظهرت نتائج النموذج الاحصائي أن هناك ارتباط ذات دلالة احصائية بين الدين العام المحلي وكلاً من (حجم الائتمان المحلي، حجم النفقات العامة، الحصيلة الضريبية)، وأن هناك علاقة ارتباط قوية جداً، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط ١٠٠% بالإضافة إلي أنها ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥% وبالتالي تم إثبات صحة فروض الدراسة .
٧. تطور الائتمان المحلي حيث شكل خلال فترة الدراسة ٩٨,٤% من الناتج المحلي الاجمالي حيث تجاوزت النسبة الآمنة طبقاً للمعايير الدولية ٦٠%.
٨. يتبين من خلال الدراسة ان حجم الدين العام المحلي يتأثر بشكل كبير ببعض المتغيرات الاقتصادية والتي تم استخدامها بالنموذج الاحصائي.

ثانياً: التوصيات:

١. الاتجاه الي تطوير اساليب ادارة الدين العام بما يؤدي الي عدم تراكمه بشكل يهدد الاستقرار المالي من خلال تحديد حجم الدين والجداول الزمنية للالتزامات المرتبطة بخدمة الدين.
٢. العمل علي تقليل فوائد الديون المحلية من خلال تخفيض اسعار الفائدة علي اذون الخزانة التي تقترضها الحكومة من البنوك المصرية.
٣. من المتوقع ان الاستفادة من الاصول غير المستغلة (الاستثمارات) تساعد علي خفض نسبة الدين العام المحلي والذي بدوره يؤدي لتوفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة.
٤. يفضل طرح سندات صفرية الكوبون للاقتراض ويتم سدادها علي دفعة واحدة في ميعاد الاستحقاق وبدون فوائد.
٥. العمل علي توسيع القاعدة الضريبية بادخال القطاع غير الرسمي في نطاق تحصيل الضريبة لزيادة الايرادات مما يؤدي الي التخفيض التدريجي لحجم الدين وتكاليف خدمته.
٦. العمل علي توجيه المبالغ المقترضة الي المشروعات الاستثمارية والانتاجية حتي تتمكن الدولة من السداد والذي بدوره يؤدي الي تخفيض حجم الدين العام.
٧. يفضل اعادة هيكله الشركات المملوكة للدولة عن طريق بيع حصص من الشركات المدرجة بسوق المال مما يساهم في سداد جزء من الدين العام المحلي.
٨. الاتجاه نحو التنوع في الاستثمارات بالتركيز علي حصيللة الصادرات للسلع ذات القيمة المضافة المرتفعة لخفض حجم الدين العام المحلي.

قائمة المراجع

- (١) غبريال، داليا عزيز، ٢٠٠٧، دراسة عن اثر تطور حجم الدين المحلي الحكومي علي الموازنة العامة للدولة وسبل تقليل اعبائه، وزارة المالية، الادارة العامة للبحوث المالية، ص ١-٣.
- (٢) صندوق النقد الدولي ، التقرير السنوي ٢٠١٩، ص ١١.
- (٣) دوابه، أشرف محمد، ٢٠١٦، أزمة الدين العام المصري - رؤية تحليلية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، ص ١-٣.
- (٤) الناصر، ميسون مجيد، والدباش، عبدالله حمد، ٢٠١٦، دراسة اقتصادية لبعض العوامل المؤثرة علي العجز المالي في الموازنة العراقية (٢٠٠٣-٢٠١٦)، مجلة جامعة جيهان اربيل العلمية، ص ٤٥٦.
- (٥) البنك المركزي المصري، النشرة الاحصائية السنوية، ٢٠١٨.
- (٦) دوابه، أشرف محمد، ٢٠١٦، أزمة الدين العام المصري - رؤية تحليلية، مرجع سبق ذكره، ص ٥.
- (٧) حسن، محمد، ٢٠١٧، الآثار الاقتصادية لتطوير طرق علاج الموازنة العامة للدولة في مصر، رسالة ماجستير، معهد التخطيط القومي، ص ٢٥-٢٧.
- (8) Syssoyeva-Masson, I., De Sousa Andrade, J., (2017), "The effect of public debt on growth in multiple regimes in the presence of long-memory and non-stationary debt series", CeBER working paper 7, pp 6-11.
- (9) Alnashar, Sara. (2016), Egypt's Government Debt: Perpetual Deficits and Exchange Rate Depreciations, World Bank, pp 1-21.
- (١٠) قظماوي، باتنا، ٢٠١٥، أثر أدوات السياسة النقدية الكمية علي الائتمان المصرفي: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد السوري، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ص ٦٠.
- (١١) السهلاوي، عبد العزيز بن محمد، ٢٠١٨، محددات مخاطر التعثر المالي للقروض والتسهيلات الائتمانية ، كلية ادارة الاعمال، جامعة الملك فيصل ، ص ١-١٧.
- (١٢) دكورري، محمد متولي، و عبد المجيد، هدي ابراهيم، ٢٠٠٩، مشكلة السيولة النقدية الدولية مع التركيز علي التجربة المصرية لمواجهةها، قطاع الادارة المركزية للبحوث المالية، وزارة المالية، ص ١٠-١٢.
- (13) El-Ghouty, Amal. (2018), Article "Public Debt and Economic Growth in Egypt", September 2018, ISSN 2162-4860, vol. 8, No.3, PP. 183-195.

- (14) Baglan, D. and Yoldas, E., (2013), "Government debt and macroeconomic activity: a predictive analysis for advanced economies", Finance and Economics Discussion Series, 05, Federal Reserve Board, May 2013, PP. 2-18.
- (١٥) المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨، دور النظام الضريبي في خفض عجز الموازنة: دراسة الاقتصاد المصري في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٧، ص ص ١-٤٠.
- (١٦) المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦، أثر السياسة المالية والنقدية علي النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية علي الاقتصاد المصري، ص ص ٦-٧.
- (١٧) المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٦، أثر السياسة المالية والنقدية علي النمو الاقتصادي: مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٨.
- (18) Khalek, G. (2007), "MDG- Based Debt Sustainability Analysis", Country Discussion Paper Prepared for a Joint UNDP/UNDESA Initiative, January 2007, PP. 1-36.
- (١٩) خضري، مصطفى، ٢٠١٨، أثر الدين العام علي النمو الاقتصادي في مصر والمكسيك خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٨، بحث غير منشور، كلية التجارة جامعة عين شمس، ص ٥.
- (٢٠) معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٢، إدارة الدين العام المحلي وتمويل الاستثمارات العامة في مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٥٨، ص ص ٧-١٩.
- (٢١) كمال، مروة السيد، ٢٠١٣، تطور المديونية الخارجية والمديونية الداخلية في ضوء السياسات الاقتصادية المتبناه في مصر خلال الفترة (١٩٧٤-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ص ص ٣-١١.
- (٢٢) محمد، ايمان ابراهيم، ٢٠١٥، تضخم الدين العام المصري : الاسباب وسبل العلاج "دراسة تحليلية" للفترة (١٩٥٢-٢٠١٢)، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ص ١٢٨.
- (٢٣) غبريال، داليا عزيز، ٢٠٠٧، دراسة عن اثر تطور حجم الدين المحلي الحكومي علي الموازنة العامة للدولة وسبل تقليل اعبائه، مرجع سبق ذكره، ص ٢١.

النموذج الإحصائي

Variables Entered/Removed^a

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	الخصيلة الضريبية التفقات العامة الانتماء المحلي ^b	.	Enter

a. Dependent Variable: الدين العام المحلي

b. All requested variables entered.

Model Summary^b

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	1.000 ^a	.999	.999	26.92182	.999	4718.744	3	11	.000	2.103

a. Predictors: (Constant), الخصيلة الضريبية, التفقات العامة, الانتماء المحلي

b. Dependent Variable: الدين العام المحلي

ANOVA^a

Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Regression	10260212.474	3	3420070.825	4718.744	.000 ^b
Residual	7972.626	11	724.784		
Total	10268185.100	14			

a. Dependent Variable: الدين العام المحلي

b. Predictors: (Constant), الخصيلة الضريبية, التفقات العامة, الانتماء المحلي

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardize	T	Sig.
		B	Std. Error	Coefficients		
				Beta		
1	(Constant)	33.539	19.801		1.694	.118
	الانتماء المحلي	.856	.073	.828	11.752	.000
	النفقات العامة	.976	.127	.371	7.677	.000
	الحصيلة الضريبية	-1.158-	.419	-.197-	-2.761-	.019

a. Dependent Variable: الدين العام المحلي

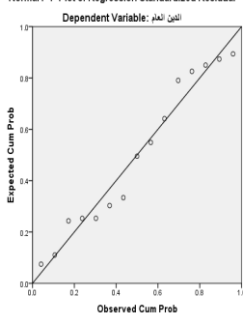
Residuals Statistics^a

	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation	N
Predicted Value	388.8274	3174.7952	1223.0000	856.07962	15
Residual	-38.81347-	33.52505	.00000	23.86364	15
Std. Predicted Value	-.974-	2.280	.000	1.000	15
Std. Residual	-1.442-	1.245	.000	.886	15

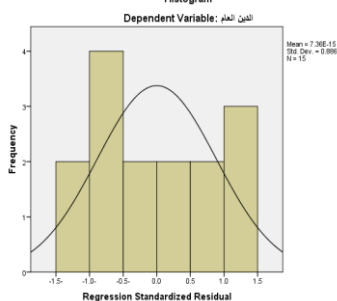
a. Dependent Variable: الدين العام المحلي

$$Y = 33.0539 + 0.856 x_1 + 0.976 x_2 - 1.158 x_3$$

Normal P-P Plot of Regression Standardized Residual



Histogram



Scatterplot

